

## الأثر النَّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)

## في

**كتاب الدر المصون للسمين الحلبي (ت 756هـ)**

**" دراسة تركيبية "**

 الحمدُ لله الذي فضَّلنا باللسانِ العربيِّ، والنبيِّ الأُمِّيِّ الذي آتاه اللهُ جوامعَ الكَلِمِ، وأرسله إلى جميعِ الأُمَمِ، بشيرًا ونذيرًا وسِراجًا مُنيرًا، فدمغ به سلطانَ الجهالةِ، وأخمد به نيرانَ الضلالةِ حتى آض الباطـلُ مقموعًا، والجهلُ والعَمَى مردوعًا، صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه والتابعينَ ومَنْ سلَكَ طريقَه إلى يومِ الدينِ.

**وبعدُ.....،**

فيتبوأ الخليل بنُ أحْمد الفَراهِيديّ[[1]](#footnote-1) منزلةً سنيّة في مسيرة الثّقافة العربيّة الإسلاميّة؛ فقد أسهم إسهامات جليلة في عُلُوم العربيّة، تمثل حلقة رئيسة في حلقات المعرفة الإسلاميّة النّظريّة والتّطبيقيّة، مما أفضى إلى أن يُعَدَّ شيخًا وأُستاذًا وعبقريًّا ومُؤسسًا؛ ترك موروثًا ثقافيًّا خالدًا مابرحت ـ مع تقادم العهد وتقدّم العلم – مملوءة إبداعًا وعبقرية وعطاء.

والمتتبع لما نقله سيبويه عن الخليل في معظم كتابه؛ يتبين له أنّه قد ذكر اسمه صراحة، أو عناه دون تصريح باسمه، فكان يقول مثلا: " وزعم الخليل ـ رحمه الله"[[2]](#footnote-2)، أو"وزعم ذلك الخليل ـ رحمه الله"[[3]](#footnote-3)، أو " وقال الخليل ـ رحمه الله"[[4]](#footnote-4)، أو " وهذا قول الخليل - رحمه الله"[[5]](#footnote-5)، أو "وهو قول الخليل"[[6]](#footnote-6)، أو "وكان الخليل يراه"[[7]](#footnote-7)، أو " وسألت الخليل ـ رحمه الله"[[8]](#footnote-8) أو" وزعم ـ رحمه الله"[[9]](#footnote-9) أو "وسألته ـ رحمه الله"[[10]](#footnote-10) وسألناه رحمه الله[[11]](#footnote-11).

ويعد كتاب [**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**] للسمين الحلبي[[12]](#footnote-12)، من أجل ما كتب في إعراب القرآن، وذلك من خلال آراء الثقاة السابقين من النحاة واللغويين والبلاغيين، وقد اهتم فيه مصنِّفُهُ بالجانب اللغوي بشكل لافت للنظر، فذكر الآراء المختلفة في الإعراب، فضلًا عن شرح المفردات اللغوية، وتوجيه القراءات القرآنية، كما أنه ألمح إلى الكثير من الإشارات البلاغية، وذكر الكثير من الشواهد العربية فقلما نجد صفحة إلا وفيها شاهد أو أكثر، وقد اعتمد في شواهده على القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، كاستشهاده بابن عباس ومجاهد، فضلا عن اعتنائه بالقراءات المتواترة والشاذة، مع بيان ما تحمله من معاني لإظهار معاني القرآن الكريم، ودقيق ألفاظه.

كما ذكر فيه كثيرا من اعتراضات شيخه أبي حيان للزمخشري وابن عطية وأبي البقاء. وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه فقال:" وذكرت كثيرا من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري وأبي محمد بن عطية ومحب الدين أبي البقاء وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته "[[13]](#footnote-13).

قال حاجي خليفة عن الدر المصون: " فهو ـ مع اشتماله على غيره ـ أجلُّ ما صُنِّفَ فيه[[14]](#footnote-14)؛ لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان؛ ولذلك قال السيوطي في (باب في معرفة إعراب القرآن): "هو مشتمل على حشو وتطويل، لخصه السفا قسي فحرره"[[15]](#footnote-15)، وهو وهمٌ من السيوطي؛ لأن السفا قسي ما لخص إعرابه منه، بل من البحر المحيط؛ كما أن السمين لخصه أيضا من البحر المحيط في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه كثيرًا"[[16]](#footnote-16).

والحقَّ أقول: لقد بذل الشيخ السمين مِن الجهد ما يُحمَدُ عليه، فجمع فيه أكثرَ ما في عيون كتب التفسير كـ ( معاني القرآن ) للأخفش، و(معاني القرآن ) للفراء، و(معاني القرآن وإعرابه ) للزجاج، و( إعراب القرآن ) للنحاس، و( المحرر الوجيز) لابن عطية، و( الكشاف) الزمخشري، و( البحر المحيط ) لأبي حيان، وغير ذلك من كتب التفسير ذات الطابع اللغوي، وكذلك كتـب القراءات كـ ( الحجة ) لأبي علي الفارسي، و(الكشف عن وجوه القراءات السبع ) لمكي، بالإضافة إلى الكتب النحوية، كل ذلك مع التنظيم والتنسيـق، والأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى أصحابها، وظهور الشخصية في الترجيح، والـردِّ، والتضعيف لما يذكره مِنْ آراء.

## هدف البحث، وسبب اختيار موضوعه

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثُّر الشيخ السمين بآراء الخليل وأقواله في بعض القضايا التركيبية، التي تناولها في خطابه التفسيري في كتابه [**الدر المصون**]، والذي دفعني إلى اختيار كتاب (ا**لدر المصون**) ليكون ميدان هذا البحث؛ ما وُصف به هذا الكتاب من بين كتب إعراب القرآن، ولعل ما قاله حاجي خليفة في " كشف الظنون"  واصفا هذا الكتاب وصفًا مفاده: " أن (الدر المصون) أجل ما صنف في كتب إعراب القرآن" كان هو الباعث على التعرض لمادة هذا الكتاب، ومعرفة تغلغل آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ عبقري العربية الأول ـ الذي يعد أول من أعرب ألفاظ القرآن.

## منهج البحث

سوف ينهج هذا البحث انتقاء بعض المسائل التي تبين وجهة النظر الخاصة بالخليل بن أحمد في قضايا التراكيب النَّحوية، وتركت ما يتردد في جميع المظان النحوية من قضايا وخلافات، إذ الهدف معرفة مدى تأثر السمين برأي تفرد به الخليل الفراهيدي؛ دون غيره من النحاة، وكان فيه نسيج وحده، أو رأي للخليل استحسنه السمين وجَوَّدَه عن غيره، أو رجحه على غيره من الآراء، أو اعترض عليه، أو وافقه وانتصر له، وذلك بعرض المسألة النحوية عرضًا موجزًا يفي بحاجة البحث إليها، محللًا الأقوال فيها، ناقدًا غير المختار منها، ومقويًا الوجه الذي وقع عليه اختياري.

كما أنني بدأت ـ غالباـ برأي السمين في المسائل النحوية والإعراب، ولكنني أحيانا أضطر فأقدم رأي الخليل؛ إذا كان مبنيا عليه رأي السمين، وأنبه إلى أنَّ هذا العمل دار حول المسائل النحوية فقط؛ دون غيرها من المسائل الصرفية واللغوية والدلالية والبلاغية ـ وهي كلها ذات صلة بعبقرية الخليل ـ ولقد وجدت أن تلك المسائل الخاصة بالتراكيب النحوية ـ التي تم انتقاؤها ـ  يمكن أن تنحصر في ست مسائل تبدأ بما يتعلق بالألفاظ والدلالة، ثم يأتي ما يتعلق بالتراكيب من تصرف في الكلام، من حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير الشيء عن وجهه إلى غير ذلك:

**المسألة الأولى:** في حروف المعاني بين البساطة والتركيب.

**والثانية:** في دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في البنية دون الدلالة.

**والثالثة:** في دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في الدلالة دون البنية.

**والرابعة:** في دور التراكيب في تغيير حرف المعنى في البنية والدلالة معًا.

**والخامسة:** في العدول عن مثالية التراكيب النحوية.

**والسادسة:** نزع الخافض والمضاف في التراكيب النحوية.

## المسألة الأولى

## في حروف المعاني بين البساطة والتركيب

**استقر بين النحاة واللغويين أنَّ الحروف منها ما هو بسيط ـ وهو الأصل ـ ومنها ما هو مركَّب ـ وهو الفرع، والتركيب يكون في جزأين لا أكثر، وهو عبارة عن جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة، ومن اللاَّفت للنظر أنَّ الحروف الدالة على معانٍ إذا زيد منها حرفٌ إلى حرف، وضُمَّ إليه دلَّت بالضمِّ على معنًى آخر لم يدلَّ عليه واحدٌ منهما قبل الضم.**

هذا وقد تعرض السمين في إعرابه لآي القرآن الكريم لستة أحرف من حروف المعاني، مما اختلف فيه النحاة من حيث القول بالبساطة والتركيب؛ وقد اتبع فيها آراء الخليل:

**الحرف الأول: (إِذَنْ) للجواب والجزاء،** قال الأكثرون: إنه بسيطة، وذهب الخليل إلي أنه مركب من (إِذْ) وَ(أَنْ)، وذهب السمين إلى أنه مركبٌ من (همزة وذال ونون)، وقد شَبَّهَتِ العربُ نونَه بتنوين المنصوبِ؛ فَقَلَبُوه في الوقفِ ألفًا وكتبه الكُتَّاب على ذلك، وهذا نهايةُ القولِ فيه[[17]](#footnote-17)، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: { **وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ**، إلا أنَّ مذهب السمين أنه ناصب للمضارع بنفسه، ومذهب الخليل أنّه ليس ناصبًا له بنفسه، وأنّ (أنْ) بعده مقدّرة[[18]](#footnote-18).

**والثاني: (لَنْ)** مركب، وليس بسيطًا، وهذا ما ذهب إليه الخليل في قوله: " وأما لن فهي " لا أنْ "؛ وُصِلَت لكثرتها في الكلام"[[19]](#footnote-19)، وذهب السمين مذهب الخليل في ذلك؛ حيث يرى أنَّ "لن" أصلها "لا أَنْ" فحذفت الهمـزة استخفافًا، ثم حذفت الألف من "لا" للتخلص من التقاء الساكنين[[20]](#footnote-20).

**والثالث: (هُلمَّ)**، مركب من "ها" التي للتنبيه ومن "لَمّ" أمرًا مِنْ "لَمَّ الله شَعْثَه" أي جمعه، والمعنى عليه في (هلم)، لأنه بمعنى: اجمع نفسك إلينا، فحُذِفت ألف "ها" لكثرة الاستعمال[[21]](#footnote-21)، وهو مذهب الخليل[[22]](#footnote-22) وسيبويه[[23]](#footnote-23) - وقد استسهل السمين هذا الرأي عن غيره من الآراء وفضله )، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: **{ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُم }**.

**والرابع: (وَيْكَأَنَّ)**، ذهب السمين[[24]](#footnote-24) إلى أنه مركب، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: {**وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**}، على أن هذا مذهب الخليل[[25]](#footnote-25)، قال سيبويه: " سألت الخليل عن هذا الحرف، فقال: (وَيْ) مفصولة من (كَأَنَّ) "[[26]](#footnote-26).

**والخامس: (مهما)،** وهي مركبة عند السمين تبعا لما قال به الخليل، وقد أفاض فيها عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: { **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آَيَةٍ** }، حيث قال: "واختلف النحويون في "مهما": هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هي مركبة  مِنْ ماما، كُرِّرت "ما" الشرطية توكيدًا فاستثقل توالي لفظين فأُبْدلت ألف "ما" الأولى هاء، وقيل: زيدت "ما" على "ما" الشرطية كما تُزاد على "إنْ" في قوله: **{فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم}**، فعُمِل العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل وأتباعه من أهل البصرة[[27]](#footnote-27)، وقول الخليل قريب قياسا على أخواتها، وقد اعتبر الشيخ السمين غير هذا الرأي ليس بشيء[[28]](#footnote-28).

**والسادس: (لا جرم)،** وهي مركبة **عند السمين** في قوله تعالى: { **لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ** }، ذهب الشيخ السمين إلى أنَّ في هذه اللفظةِ خلافًا بين النحويين، ويتلخص في خمسة أوجه، إلا أنه أخذ برأي الخليلِ في هذا الشأن[[29]](#footnote-29)، ومفاده أنها رُكِّبَت من "لا" النافيةِ، و"جَرَم"، وبُنِيَتَا على تركيبَ خمسةَ عشرَ، وصار معناهما معنى فِعْلٍ وهو "حقَّ"، فعلى هذا يرتفعُ ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالى: {**لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ الْنَّارَ**}؛ أي: حَقَّ وثَبَتَ كونُ النار لهم، أو استقرارها لهم"[[30]](#footnote-30).

## المسألة الثانية

## دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في البنية دون الدلالة

ومن ذلك ما يكون بين **( أَنَّ) و(إنَّ)** المؤكدتين، كما في قوله تعالى: " {**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ** }، حيث ذهب السمين إلى أنه من الجيد أن تكسر همزة (إنَّ)، اعتدادا بما ذهب إليه الخليل بن أحمد، قال: "وقرأ العامَّة "أنها" بفتح الهمزة[[31]](#footnote-31)، وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر - بخلاف عنه - بكسرها، فأمَّا على قراءةِ الكسر فواضحةٌ، استجودها الناس: الخليل وغيره؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان مَنْ طُبع على قلبه ولو جاءتهم كلُّ آية"[[32]](#footnote-32).

وقال سيبويه: " وسألته عن قوله عز وجلّ: " وما يشعركم إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون "، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم "[[33]](#footnote-33).

## المسألة الثالثة

## دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في الدلالة دون البنية

**ومن ذلك أن تكون (لولا)  بمعنى (هلا)**، وذلك في قوله تعالى: { **فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ القرون مِن قَبْلِكُمْ** }، قال السمين[[34]](#footnote-34): " ( لوْلاَ) تحضيضية دخلها معنى التَّفجُّع عليهم، وهو قريبٌ من مجاز قوله تعالى: { **ياحسرة عَلَى العباد** }، وما يروى عن الخليل- رحمه الله- أنه قال: "كلُّ "لولا" في القرآن فمعناها "هَلاَّ" إلا التي في الصافَّات: {**لوْلاَ أنَّهُ**}، لا يصحُّ عنه؛  لورودها كذلك في غير الصافات{ لَّوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ}، و{ وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ}، و{ وَلَوْلاَ رِجَالٌ }، إلا أن الشيخ السمين لم يأخذ برأي الخليل هنا على إطلاقه، ورأى أن مثل هذا لا يصح عن الخليل.

**أو تكون واو القسم بمعنى واو العطف**، ومنه ذلك قوله عزّ وجلّ: {**وَالْلَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى**}؛ حيث ذهب كل من السمين والخليل إلى أن الواوين الأخيرتين ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَضْمَّان الأسماءَ إلى الأسماء في قولك: "مررتُ بزيدٍ وعمرو" والأولى بمنزلةٍ التاء والباء[[35]](#footnote-35)، قال سيبويه: " قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنَّما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد"[[36]](#footnote-36).

**أو تكون أم العاطفة بمعنى أم الاستفهامية**، ومن ذلك قوله تعالى:{ **أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ**}، قال: "قال الثعلبي: "قال الخليل: كلُّ ما في سورة الطور مِنْ "أم" فاستفهامٌ وليس بعطفٍ"[[37]](#footnote-37).

**أو تكون ما الشرطية موصولة،**  وذلك كما في قوله تعالى: "{ **ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ** }، قال السمين: "وقال سأل سيبويه[[38]](#footnote-38) الخليلَ عن هذه الآية؛ فأجابَ بأنَّ "ما" بمنزلة الذي، ودَخَلَتِ اللامُ على "ما" كما دخلت على "إنْ" حين قلت: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأفعلنَّ، فاللامُ التي في "ما" كهذه التي في إنْ...، هذا نصٌّ الخليل"[[39]](#footnote-39).

**أو تكون لمَّا بمعنى إلا**، وذلك في قوله تعالى: "{**وَإِنَّ كُلًا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**} قال: "واستدلَّ أصحابُ هذا القول - أعني مجيء "لَمَّا" بمعنى "إلا" - بنص الخليل وسيبويه على ذلك[[40]](#footnote-40)، ونصره الزجاج، قال بعضهم: "وهي لغة هُذَيْل يقولون: سألتك باللَّه لمَّا فعلت؛ أي: إلا فعلت"[[41]](#footnote-41)، وما يفهم من نص الخليل وسيبويه أنَّ (لمَّا) تأتي بمعنى (إلا) في سياق القسم، وليس على إطلاق ذلك.

**أو تكون (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ) وذلك في قوله تعالى** ـ أيضا ـ: {**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**}؛ حيث ذهب السمين الحلبي إلى أن أظهر وجها لفتح همزة (أنَّ)، هو أنَّها بمعنى: لَعَلَّ، وهذا ما قال به الخليل في قولهم: "ائت السُّوق أنَّك تَشْتَرِي لَنَا مِنْهُ شَيْئًا"؛ أي: "لَعَلَّك"[[42]](#footnote-42)، وقد أُطْلِق على تلك الظاهرة مصطلح "الاشتراك الصيغي"، وفسرت بأنَّ  الصيغ لا تكلفنا مادة جديدة بل يأتي المعنى الوظيفي للصيغة محمولًا على المادة متراكبًا مع الدلالة المعجمية أو اللفظية، وذلك عن طريق صورة اللفظ، فضلًا عن أن المعاني الوظيفية ذاتها تتعدد وتتراكب للصيغة الواحدة في الوقت الواحد في السياق الواحد[[43]](#footnote-43).

## المسألة الرابعة

## دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في البنية والدلالة معًا

**ومن ذلك أن تكون (اللام) بين الأمر والتعليل**، كما في قوله تعالى: {**وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**}، ذهب السمين إلى أن (اللام) في {**وَلِتُكْمِلُواْ**} تأتي للتعليل، وتأتي للأمر، وتكونُ الواوُ قد عَطَفَتْ جملةً أمريةً على جملةٍ خبريَّةٍ، فعلى هذا يكونُ من بابِ عطفِ الجملِ، وعلى ما قبلَه يكونُ من عَطْفِ المفرادات[[44]](#footnote-44).

**أو تكون (ما) بين الاستفهام والإخبار،**  ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:{ **عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ** }، قال السمين: " وقد تحمل الاستفهامية على الخبرية؛  فتثبت ألفها؛ قال الخليل: "" عَمَّا " معناه " عن ما "فأُدْغِم وأُلْزِقَ فإذا تَكَلَّمْتَ بها مُسْتَفْهِمًا حذفت منه الألف كقول اللهِ - عزَّ وجلَّ - "عَمَّ يتساءلُون"[[45]](#footnote-45)، قال حسان بن ثابت:

**على ما قامَ يَشْتِمُني لَئيمٌ   =   كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ**[[46]](#footnote-46)

وهذا ينبغي أن يُخَصّ بالضرورة، كما نص عليه بعضهم، والزمخشري يجيز ذلك، ويخرج عليه بعض أي القرآن، كما قد تحمل الخبرية على الاستفهامية في الحَذْف في قولهم: اصنع بم شئت وهذا لمجرد التشبيه اللفظي.

**أو تحول (مَنْ) الموصولة إلى (مِنْ) الجارة**، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {**هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي** }، قال السمين:"قوله: {**هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ**}: العامَّةُ على إضافة "ذِكْر" إلى "مَنْ" إضافةَ المصدرِ إلى مفعولِه....، وقرأ يحيى بن يعمر "ذِكْرٌ" بتنوينه و"مِنْ" بكسرِ الميم "[[47]](#footnote-47).

## المسألة الخامسة

## في العدول عن مثالية التراكيب النحوية

والعدول الذي أقصده هاهنا هو الخروجُ عن قواعد النحو وأقيسة النحاة، ويلحظ أنَّه  يرد في غالب الأحيان في المتشابه من القرآن أكثر منه في آيات الأحكام، كما يبدو أنه عملية كانت واضحة عند المتقدمين من مفسري القرآن العظيم؛ حيث اتسمت دراساتهم بهذه الظاهرة بالتناول الجزئي، وهو قسمان:

**الأول: العدول النظامي**، كالعطف على التوهم، والعطف على المعنى، والعطف على الموضع، وحمل المفرد والمثنى والجمع بعضٍ على بعض، والتضمين، والتناوب، والاتساع، والنقل.

**والثاني: العدول النحوي**، وهو ما يبدو خروجًا على قواعد النحو، كالتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، وكل ما يدخل تحت باب (التقدير النحوي) لدى النحاة.

فأما العدول النظامي الذي وقف أمامه كل من الخليل الفراهيدي والسمين الحلبي؛ فمن أمثلته: **" العطف على التوهم "** كقوله تعالى: {**رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**}؛ حيث ذهب السمين إلى ما ذهب إليه الخليل، في جزم الفعل المضارع  (وأكُنْ) على توهُّمِ الشرطِ؛ الذي يَدُلُّ عليه التمني، وليس الجزم فيه بالعطف على الموضع؛ وذلك بعد أن ساق عبارات تدل على اختلاف النحاة في ذلك؛ قال: " واختلفت عبارات الناس في ذلك؛ فقال الزمخشري: "عطفًا على محلِّ (فأصَّدَّقَ) كأنه قيل: إنْ أخَّرْتَني أصَّدَّقْ وأكنْ"[[48]](#footnote-48)، وقال ابن عطية عطفًا على الموضع؛ لأنَّ التقديرَ: إنْ أخَّرتني أصَّدَّقْ وأكن[[49]](#footnote-49)، وهذا مذهب أبي علي الفارسي[[50]](#footnote-50)، فأمَّا ما حكاه سيبويه[[51]](#footnote-51) عن الخليلِ[[52]](#footnote-52) فهو غيرُ هذا؛ وهو أنه جزمٌ على توهُّمِ الشرطِ، الذي يَدُلُّ عليه التمني، ولا موضعَ هنا لأن الشرطَ ليسَ بظاهرٍ، وإنما يُعْطَفُ على الموضع حيث يَظْهَرُ الشرطُ"**[[53]](#footnote-53).**

قال سيبويه: " سألت الخليل عن قوله عز وجل: { **فأصدَّقَ وأكنْ منَ الصالحين** }  فقال: هذا كقول زهير:

**بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى  =  ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[[54]](#footnote-54)**

فإنما جرُّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لمَّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا "[[55]](#footnote-55).

ويمكن القول بأن مصطلح " العطف على التوهم"  لم يَرُقْ للشيخ السمين، لذا نراه يقبح القول به؛ قال: " ولكني لا أُحِبُّ هذا اللفظَ مستعملًا في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهُّم، لقُبْحه لفظًا"[[56]](#footnote-56)، لكن أقول: إن الشيخ السمين لم يكن دقيقا فيما ذهب إليه من القول بأن الإعراب على التوهم لا يجوز في القرآن لقُبحه لفظًا"؛ ذلك لأنه لم يفطن إلى مراد النحاة الذين يرون أنَّ " العطف على التوهم؛ إنما يجري على سنن العربية وفطرتها، ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة"[[57]](#footnote-57).

وقد كثر ما ورد منه "لكن لا يسوغ القياس عليه"[[58]](#footnote-58)، يقول أبو حيان: "والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيءٌ وأمكن تخريجه عليه خُرِّج "[[59]](#footnote-59)، ويقول الأستاذ عباس حسن: "يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى: العطف على التوهم، وهو نوع يجب الفرار من محاكاته - قدر الاستطاعة"[[60]](#footnote-60).

**ومن العدول ما يكون بسبب الخلاف النحوي**؛ كما في قوله تعالى:{ **إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ** } برفع "الصابئين"، وهو معطوف على اسم (إنّ) المنصوب.

قال السمين "قوله تعالى: **{وَالصَّابِئُونَ}**: الجمهور على قراءته بالواو، وكذلك هو في مصاحف الأمصار، وفي رفعه تسعة أوجه:

**أحدها**: وهو قول جمهورِ أهلِ البصرة: الخليل[[61]](#footnote-61)، وسيبويه[[62]](#footnote-62)، وأتباعِهما –أنه مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ[[63]](#footnote-63)، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون كذلك[[64]](#footnote-64).

قال الخليل: " وكذلك قرؤوا: { **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ**}، ثم قرؤوا[[65]](#footnote-65): **{ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ}**[[66]](#footnote-66)، وأقول: مهما كان توجيه النحاة وخلافهم فالمعنى واضح.

**أو بسبب الصنعة النحوية، فيُعْدَل عن القياس**، ما جاء في قوله تعالى:{ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**}، ذلك أن الصنعة النحوية توجب إفراد الفعل: (أسرَّ)[[67]](#footnote-67)، قال سيبويه: " وأما قوله جلّ ثناؤه: " وأسَرّوا النّجوى الذين ظلموا " فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزّ: " وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا " على هذا فيما زعم يونس، وقال الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ: فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات. وكذلك شابٌّ وشيخٌ وكهلٌ، إذا أردتَ شابّينَ وشيخينَ وكهلينَ. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه، وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حَسنيْن أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤهم"[[68]](#footnote-68).

**أو بسبب إطالة الكلام؛ لأن من شأن العرب،** إذا طال الكلام: أن يغيِّروا الإعراب والنَّسق[[69]](#footnote-69)، قال الخليل: " إذا طال كلام العرب بالرفع نصبوا، ثم رجعوا إلى الرفع"[[70]](#footnote-70)، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:**{ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** }، وقد ذهب السمين إلى أنَّ النصب هنا على المدح"[[71]](#footnote-71)، وهذا ما ذهب إليه الخليل في كتاب (الجمل)؛ حيث قال: "وزعم يونس النحوي أنَّ نصب هذا الحرف على المدح...، قالت **خِرْنق بنت هَفَّان**:

**لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ  =   سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْر**

**النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَــرَكٍ        =    والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ**[[72]](#footnote-72)

وكما يكون النصب على المدح؛ فقد يكون على الذم أو الشتم، ومن ذلك ما ذهب إليه كل من الخليل والسمين في قوله تعالى: { **حَمَّالَةَ الحطب** }، قال السمين: " وقرأ العامةُ {حَمَّالَةُ} بالرفع، وعاصمٌ بالنصبِ[[73]](#footnote-73)؛ فقيل: على الشَّتْم"[[74]](#footnote-74)، وهو عين ما قال به الخليل[[75]](#footnote-75).

و قد يكون النصب على الترحم، وهو نوع من وجوه النصب، قال به السمين في استشهاده بقول الْهُذَلِيّ:

**وَيَأوِي إلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ  =  وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي**[[76]](#footnote-76)

وقال به الخليل في الجمل[[77]](#footnote-77)، حيث نصب (شعثًا) و(مراضيع) على الترحم[[78]](#footnote-78).

**ومن العدول تذكير المؤنث،** وهو باب واسع جدًا في لغة العرب؛ " لأنه ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التنكير والإغراب"[[79]](#footnote-79)، ومنه قوله تعالى: { **فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**}، قال السمين: "فحذف التاءَ منْ "عشر"، وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ، ولكنْ لَمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أَجْرى عليها حكمَه، وكذلك قول جرير:

**لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ   =  سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[[80]](#footnote-80)**

وقولهم: **"ذَهَبَتْ بعضُ أصابِعه"** يعني أنَّ "سور" مذكرةٌ" و"بعض أيضًا كذلك، ولكنْ لَمَّا جاروا المؤنثَ أُعْطيا حكَمه"[[81]](#footnote-81)، وهذا ما ذهب إليه الخليل في قوله: " السور مذكر، وإنما أنث لأن السور من المدينة[[82]](#footnote-82).

**ومن العدول أن يجيء المفرد بمعنى الجمع،** ومنه قوله تعالى: {**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ** }، قال السمين: "ولمَّا كان كلُّ خَصْمٍ فريقًا يَجْمَعُ طائفةً؛ قال: (اختصَمُوا) بصيغة الجمع كقولِه: **{وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُواْ}** فالجمعُ مراعاةً للمعنى"[[83]](#footnote-83)، وهذا ما ذهب إليه الخليل في قوله: "الخَصْم: واحدٌ وجميعٌ، قال الله عزّ وجلّ:  **{وهل أتاك نَبَأُ الخَصْم إذ تَسَوَّروا المِحْراب}**؛ فجعلَه جَمْعًا"[[84]](#footnote-84).

**أو يخاطب الواحد بلفظ الاثنين**، كقوله تعالى: {**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**}، وفي ذلك ذهب الشيخ السمين إلى أن المأمور واحد، وإنما أتى بضميرِ اثنين، دلالةً على تكرير الفعل كأنه قيل: أَلْقِ أَلْقِ[[85]](#footnote-85)، ثم ذهب إلى ما قال به الخليل، وهو أن الله تعالى أراد أَلْقِيَنْ بالنونِ الخفيفة، وأبدلت ألفًا إجراءً للوَصْلِ مُجْرى الوقفِ، ويؤيِّده قراءةُ الحسنِ "أَلْقِيَنْ" بالنونِ[[86]](#footnote-86)، وقيل: العرب تخاطِبُ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين تأكيدًا كقولِ سويد بن كراع:

**فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ   =   وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعَا**[[87]](#footnote-87)

**ومن العدول إطلاق الشيء والمراد غيره**، ومن ذلك قوله تعالى: {**ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ**}، وقد ذهب الشيخ السمين إلى أنَّ المراد: كرَّات فهو من إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع، وهذا كقولهم: "لَبَّيْك، وسَعْديك، وحنانَيْك، ودَواليك، وهذاذَيْك، لا يُريدون بهذه التثنيةِ شَفْعَ الواحدِ، إنما يريدون التكثيرَ أي: إجابةً لك بعد أخرى"[[88]](#footnote-88)، وهذا ما ذهب إليه الخليل، حيث قال:  " وأما قولك: لبيك إنما يريدون قربًا ودنوًّا، على معنى إلباب بعد إلباب، أي قرب بعد قرب؛ فجعلوا بدله لبيك، ويقال: ألب الرجل بمكان كذا وكذا؛ أي: أقام"[[89]](#footnote-89).

**ومن العدول طرح الحركة الإعرابية،** وذلك في نحو قوله تعالى: { **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ**}، ومعلوم أن النحاة لا يجوزون إسكانَ حركةِ الإِعرابِ إلا في ضرورة الشعر، ورُوِي عنه سيبويه أنه كان يُخِفُّ الحركةَ ويختلِسُها[[90]](#footnote-90)، قال السمين: " وهذا هو الحقُّ". وحكي عن أبي عمرو إسكانُ الميم، ووجهه أنَّ الحركة لم تكن إلاَّ خلسةً خفيفةً، فظنَّها الرَّاوي سُكُونًا، والإسكانُ الصَّريحُ لحنٌ عند الخليل وسيبويه[[91]](#footnote-91)؛ لأنَّ الحركة الإعرابية لا يُسَوَّغ طرحها إلاَّ في ضرورة الشِّعْرِ[[92]](#footnote-92)، وهذا ما قال به الخليل في قولِ امرئ القيس:

**فَاليْومَ أشْرَبْ غَيْرُ مُسْتَحْقِبٍ  =     إثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلاَ وَاغِلِ[[93]](#footnote-93)**

**ومن العدول حذف الفعل،** وهو أمر يعتمد على السياق اللغوي، ومن ذلك ما ذهب إليه الشيخ السمين عند تعرضه لقوله تعالى: {**غير المغضوب**} من أن نَصْبَ "غيرَ" بإضمار أعني[[94]](#footnote-94)، ومن حذف الفعل أيضًا ما فسره في قوله تعالى:{**فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ**}؛ حيث ذهب إلى أن قوله تعالى: **{خَيْرًا لَّكُمْ}** منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الإضمار؛ تقديره: وأتوا خيرًا لكم، وهو مذهب الخليل وسيبويه[[95]](#footnote-95)، وفي قول النابغة:

**إذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي   =    وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أمَّ عَمَّار**[[96]](#footnote-96)

رأى السمين أن الخليل ـ رحمه الله ـ قدر في نصب (أمَّ عمار) فعلا على معنى (هيجني)؛ فذكرتُ أم عمار"[[97]](#footnote-97)، ومعنى كلام الخليل، أن الشاعر إنما نصب (أم عمار) بفعل دلّ عليه السياق اللغوي (أو سياق الموقف).

## المسألة السادسة

## في نزع الخافض والمضاف من التراكيب النحوية

وتقوم هذه المسألة على التغيير الحاصل ـ الذي استخدمه السمين الحلبي ـ عند حذف حرف الجر، والمضاف، وذلك بواسطة الألفاظ الدالة على ذلك من خلال خطابه التفسيري، وهي: حذف الخافض[[98]](#footnote-98)، وإسقاط الخافض[[99]](#footnote-99)، وإضمار الخافض[[100]](#footnote-100)، وحذف حرف الجر[[101]](#footnote-101)، وحذف حرف الجر اتساعًا[[102]](#footnote-102)، وحذف المضاف[[103]](#footnote-103)، مع تبيين مدى تأثره بالخليل بن أحمد في تلك المسألة، وهي من المسائل التي تناولها الخليل في كتابه الجمل، عند تعرضه لوجوه النصب، قال: "والنصب بفقدان الخافض"[[104]](#footnote-104)، على أن مصطلح (نزع الخافض) سوف يكون هو المسيطر في الوصف والتحليل لتلك التراكيب التي ستكون موضعا للاستشهاد؛ ذلك لأنَّ دلالة النزع - وهو إخراجُ الشيء بشدة - هي ما يتوافق مع حذف حرف الجر، أو المضاف لما بين حرف الجر ومجروره، والمضاف والمضاف إليه من التلازم، ومع هذا لا مانع - في إطار تحليل التركيب – من أن نعبِّر بالحذف، كقولنا: حُذف حرفُ الجر، أو حُذف المضاف قاصدًا المفهوم اللغوي، ولاسيما أنَّ الحذف غيرُ مناقضٍ للنزع، بل هو أعم منه، " واستعمال العام مرادًا به الخاص بدلالة القرائن كثيرٌ مشهورٌ"[[105]](#footnote-105).

هذا، وقد اختلف النحاة في تعريف هذه  المسألة، فمنهم من عرفها بأنها: " حذفُ حرف الجر من الاسم؛ مما يترتب عليه نصبُ الاسم، الذي نزع منه حرفُ الجر"[[106]](#footnote-106)، ومنهم من عرفها بأنها ما يكون: "عندما يحذف حرفُ الجر؛ ويأتي الاسمُ بعده منصوبًا، ويسمى منصوبًا على نزع الخافض"[[107]](#footnote-107)، ومعنى ذلك أنهم لم يجاوزوا بنزع الخافض حدودَ حذفِ حرف الجر، وإيصالِ عمل الفعل إلى المفعول، فلم يطْرُقْ بابَ حذفِ حرف الجر وإبقاءِ عمله في الاسم بعدَه، ولا حذفِ المضاف ألبتة، ومن النحاة من رآه " يشمل حذف حرف الجر والمضاف، لأن كليهما عاملٌ للخفض، فإذا حذف الخافض؛ فإما أن يصل العاملُ الذي هو قبْل الخافض إلى الاسم المجرور فيؤثِّرُ فيه بما يقتضيه عمله، وإما أن يبقى الاسمُ مجرورًا، ولم يطلقوه على صورة إبقاء الاسم مجرورًا بعد نزع الخافض، ولذلك جعلوه من الأمور التي يُعدَّى بها الفعلُ القاصر[[108]](#footnote-108)، ومن تتبُّع مواضعِ نزع الخافض ( حرف الجر والمضاف ) في كتاب الدر المصون؛ يمكن القول بأن نزع الخافض يظهر في ثلاث صور تأثر فيها الشيخ السمين بآراء الخليل بن أحمد:

**الأولى: نزع حرف الجر وانتصاب الاسم، وهي ثلاثة أقسام:**

**أحدها: ما انتصب على أنه مفعول به،** وذلك في باب (**نصح** )، أعني الفعل الذي يتعدَّى بحذْف حرفِ الجرِّ، مما يتعدَّى إلى مفعولٍ، أو مفعولين، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {**وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**}، قال **السمين**: "و(نَصَحَ) يتعدَّى لواحدٍ تارَةً بنفسه، وتارةً بحرف الجرِّ، ومثله:( شَكَرَ)، وقد تقدَّم[[109]](#footnote-109)، و( كال، ووزن)، وهل الأصلُ التعدِّي بحرف الجر؟ أو التَّعدِّي بنفسه؟ أو كل منهما أصْلٌ ؟ الرَّاجِحُ الثَّالِثُ"[[110]](#footnote-110)، وفي قوله: " الراجح الثالث " إنما يذهب فيه مذهب الخليل الذي يرى: أنَّ كلًا منهما أصل، قال:" ونَصَحْتُه، ونَصَحْتُ له نُصحًا ونَصيحةً"[[111]](#footnote-111)، ويمكن القول بأنَّ التعدي في هذا الباب بحرف الجر جاء أكثر من التعدي بدونه، وغاية الأمر أن من العرب من يعدل عن الأصل، وهو التعدي بحرف الجر إلى إيصال الفعل إلى الثاني بنفسه، " فيجب فيما كَثُر واطَّرد أن يُدَّعى فيه أنه أصلٌ"[[112]](#footnote-112)، وأنه لم يأتِ الفعل ( **نصح** ) في القرآن إلا واصلًا بحرف الجر، عدا قراءةِ أبي حيوة الشاذة "  نَصَحُوا اللهَ " بغير لام[[113]](#footnote-113)، في قوله تعالى { **إذا نصحوا للهِ ورسولهِ**} بنزع حرف الجر، ونصب لفظ الجلالة[[114]](#footnote-114).

**والثاني: ما انتصب على أنه مفعولٌ لأجله،** ومن ذلك ماذهب إليه السمين الحلبي في قوله تعالى: { **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَآءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ**}، وقد اعتد بما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة قائلاً: قوله: " أمَّا {**ابتغاء مرضاة الله** } فإنه منصوب على المفعول من أجله"[[115]](#footnote-115)، من الفعل (يشري)، كأنه قال: لابتغاء مرضاة اللهِ، فلما نزع اللام؛ عمل الفعلُ، ومثله: { **حذر الموت** }، وأشباه هذا كثير، قال الخليل في قول حاتم الطائي:

**وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ اصطناعه  =  وَأُعْرِضُ عَنْ شتْمِ الَّلئِامِ تَكَرُّمَا**[[116]](#footnote-116)

" أي لاصطناعه"[[117]](#footnote-117)، "ولما حذف اللامَ؛ عمل فيه الفعل"[[118]](#footnote-118)، وقال المبرد: "تقول: جئتك ابتغاءَ الخير، فتنصب، والمعنى معنى اللام....، فهذا قول الخليل"[[119]](#footnote-119).

**والثالث: ما انتصب على أنه مصدرٌ**، وذلك نحو قولهم: أحقًا أنك ذاهبٌ ؟ قال السمين عند تعرضه لقوله تعالى: {**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ**}، قال: " وقوله: {حَقًّا} مصدرٌ آخرُ مؤكِّدٌ لمعنى هذا الوعد، وناصبُه مضمر، أي: أَحُقُّ ذلك حقًا. وقيل: انتصب "حقًا" بـ"وَعْدَ" على تقدير "في"، أي: وَعْدَ الله في حق، يعني على التشبيه بالظرف"[[120]](#footnote-120)، وقد أيد ما ذهب إليه بتلك الإجابة التي أجابها الخليل ردًّا على سؤال سيبويه.

قال سيبويه: " سألت الخليل، فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقًا إنك ذاهب؟ على القلب، كأنك قلت: إنك ذاهب حقًا، وإنَّك ذاهب الحقَّ، وأنَّك منطلقٌ حقًا؟ فقال: "....، حملوه على: أفي حقٍّ أنك ذاهبٌ، وعلى: أفي أكبر ظني أنك ذاهبٌ"[[121]](#footnote-121).

**والصورة الثانية: نزع حرف الجر واحتمال المحل للنصب والجر،** وتندرج في مسألتين:

**الأولى: أن يكون مدخولُ حرف الجر المنزوع مصدرًا مؤوَّلا من الحرف المصدري وصلته**، كما جاء في قوله تعالى:{ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً**}، وفي هذا الشأن ذهب السمين الحلبي إلى أنَّ " (أَنْ) وم4ا في حَيِّزِها مفعولٌ ثانٍ لـ (يَأمركم)، فموضِعُها يجوزُ أن يكونَ نصبا، وأن يكونَ جرَّا؛ لأن الأصل على إسقاط حرف الجر أي بأن تَذْبَحُوا، والأصل: بذبح بقرةٍ، فلو نزع حرف الجر منه لقيل: يأمركم ذبحَ بقرةٍ كما تقول: أمرتك الخيرَ[[122]](#footnote-122)، لذا قال العكبري: " ( أن تذبحوا ) في موضع نصب، على تقدير إسقاط حرف الجر، وتقديره: بأن تذبحوا، وعلى قول الخليل: هو في موضع جر بالباء، ويجوز أن يقول الخليل: "هو هنا في موضع نصب فتعدى أمر بنفسه"، كما قال عمرو بن معد يكرب:

**أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ  = بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ**[[123]](#footnote-123)

أي: بالخير[[124]](#footnote-124)؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور إلا بحرف لا غير[[125]](#footnote-125).

هذا، ويلحظ أن الشيخ السمين هاهنا يذهب إلى ما قال به الخليل من أن هذا الموضع موضع جر، وقد برر لذهابه إلى القول بالنصب، على أن الخليل يمكن أن يعدل إلى موضع النصب أيضا؛ لأن هذا الفعل يجوز حذف الباء معه، ولو لم تكن الباء في (أن)، نحو: أمرتك الخير.

**الثانية:** **أن يكون مدخولُ حرف الجر المنزوع أن ومعموليها**، ومنه قوله تعالى: {**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ** }، قال السمين: " (أنَّ) وما في حَيِّزها في محلِّ جَرّ عند الخليل والكسائي، ونصبٍ عند سيبويهِ والفراء، لأن الأصلَ": وبَشِّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم، فحُذِفَ حرفُ الجر مع (أَنَّ)، وهو حَذْفٌ مُطَّردٌ معها ومع "أَنْ" الناصبة للمضارعِ، بشرط أمْنِ اللَّبْسِ، بسبب طولهما بالصلة"[[126]](#footnote-126).

ولما تردد القول كثيرا في موضع المصدر المؤول من (أنْ) و(أنَّ) وصلتهما بعد حذف الجار؛ وهو أغلب ما وقع من نماذج نزع الخافض في الخطاب الإعرابي للشيخ السمين[[127]](#footnote-127)؛ كان لابد من الوقوف عليه، ويبدو لي أن خلطًا قد وقع من الشيخ السمين في تحديد المذهبين ـ أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه ـ فالخليل يرى أن المصدر المؤول من (أنْ) و(أنَّ) وصلتهما بعد حذف الجار في محل نصب، ومذهب سيبويه أنه يجوز الأمران: أن يكون في محل نصب، وأن يكون في محل جر، ذلك لأن السمين الحلبي يعزو القول بالجر إلى  الخليل، والقول بالنصب إلى سيبويه، والأمر غير ذلك تمامًا. والدليل على صحة ما أرى قول الخليل نفسه في كتاب [الجمل في النحو]، في باب" وجوه النصب"  عندما تعرض لقوله عزَّ وجل {**إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ**}[[128]](#footnote-128)، قال: "نصب (أولياءه) على فقدان الخافض، يعني يخوف بأوليائه؛ فلما أسقط الباء نصب"[[129]](#footnote-129)، وقال في موضع آخر: " والنصب بالقسم عند سقوط الواو والباء والتاء من أول القسم، تقول: اللهَ لا أفعل ذاك، يمينَ الله لا أزورك؛ نصبت لأنك نزعت حرف الجر"[[130]](#footnote-130)، وبهذا ندرك أن ما ورد في الدر المصون[[131]](#footnote-131) فيه خلط وعدم دقة في بيان مذهب الخليل وسيبويه، وأما رأي الكسائي فهو أن المصدر المؤول في محل جر، وأما رأي الفراء فهو أنه في محل نصب، وقد صرح بالرأيين[[132]](#footnote-132).

**الصورة الثالثة: نزعُ المضاف وإقامةُ المضافِ إليه مُقامَه،** ومن ذلك ما ذهب إليه السمين الحلبي، في قوله تعالى: { **وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ**}، قال: " قوله « استعجالهم » فيه أوجهٌ: **أحدها:** أنَّه منصوبٌ على المصدر التَّشبيهيِّ، تقديره: استعجالًا مثلَ استعجالهم، ثُمَّ حذف الموصوف، وهو (اسْتِعْجَال)، وأقام صفته مقامه، وهي (مِثل)؛ فبقي: ولو يعجِّل الله مثل استعجالهم، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا مذهبُ الخليل[[133]](#footnote-133)، وقدر أبو البقاء: "تَعْجِيلًا مثل استعجالهم"؛ فقدَّر المحذوف مطابقًا للفعل الذي قبلهُ؛ فإنَّ « تَعْجِيلًا » مصدر للفعل (عَجّلَ)[[134]](#footnote-134)، ونلحظ أن ما قدره الخليل لم يَرُق للشيخ السمين؛ وأظهرَ ما قدَّره أبو البقاء، قال: " والذي يظهر؛ ما قدَّره أبو البقاء؛ لأنَّ موافقة الفعل أولى؛؛ إذ ليس "استعجال" مصدرًا لـ"عجَّل"[[135]](#footnote-135)، ولعلَّ ما ذهب إليه السمين من موافقة أبي البقاء هو الأوجه؛ ذلك لأنَّ تقدير المحذوف من جنس المذكور أولى والتعجيل مصدر الفعل ( يعجِّل ).

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن القول بأن نزعُ الخافض يتجاذبه السماع والقياس، وأن الخافض أشملُ من أن يخصَّ حرفَ الجر وحدَه، بل يشملُه ويشملُ المضافَ أيضًا، وكل ذلك إنما يتم لأجل التخفيف، أو الإيجاز، أو المبالغة، أو الاتساع في التراكيب النحوية.

## نتائج البحث

هذا، وقدأسفر البحث عن ذلك الخلط الذي وقع فيه السمين الحلبي في نسبة آراء الخليل إليه، وذلك في سبعة مواضع، من ستة وتسعين موضعًا نقل فيها عنه، فضلا عن أن السمين الحلبي بصري المذهب ـ وإن لم يصرح بهذا دائما ـ فإذا أراد أن يعرض ما قاله نحاة البصرة ونحاة الكوفة؛ نراه يذهب إلى رأي نحاة البصرة، وفي مقدمة تلك الآراء؛ يأتي برأي الخليل، كما يمكن القول بأن السمين لم يخالف الخليل فيما يتعلق ببساطة بعض أحرف المعاني وتركيبها، ودلالاتها، ولا في اصطلاحاته، ولا في قضايا العدول، التي تناولها البحث.

## المراجع

ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي،  تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولي، المكتبة العصرية، بيروت1987م.

ـ الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الحميد هنداوي، عالم الكتب الحديث، عَمَّان 2001م.

ـ إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت 1996م.

ـ إنباه الرواة للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة 1950م.

ـ البحر المحيط، لأبي حيان، مصر 1328هـ.

ـ البداية والنهاية لابن كثير، القاهرة 1328هـ.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت  1986م

ـ بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة 1964م.

ـ التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة  1976م.

ـ تفسير اللباب، لابن عادل الحنبلي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ

ـ حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982م.

ـ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة 1952م.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق 1993م.

ـ الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة 1966

ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق شكري فيصل، بيروت 1968م.

ـ ديوان الهذليين، القاهرة 1965م

ـ ديوان حاتم الطائي، تحقيق عادل سليمان، القاهرة 1392هـ.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م.

ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

ـ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق السقا وآخرين، القاهرة 1954م.

ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، القاهرة 1351هـ.

ـ شرح الأشموني على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بلا تاريخ.

ـ شرح شافية ابن الحاجب، للاسترابازي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، القاهرة 1402هـ.

ـ طبقات الشافعية للإسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، 1391هـ.

ـ طبقات القراء، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت 2006م.

ـ طبقات المفسرين للداودي، تحقيق على محمد عمر، القاهرة، 1972م.

ـ طبقات النحويين للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة 1373هـ.

ـ ظاهرة النيابة في العربية، عبد الله صالح عمر بابعير، ( رسالة دكتوراه ) الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1997م

ـ كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد، دراسة تحليلية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1987م.

ـ كتاب الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.

ـ كتاب العين، للخليل بن أحمد  تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت.

ـ  الكتاب،  لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي،، القاهرة 1988م.

ـ الكشاف، للزمخشري، تحقيق: محمد مرسي عامر، دار المصحف، الطبعة الثانية، القاهرة  1977م.

ـ كشف الظنون لحاجي خليفة، طهران، 1947م.

ـ مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسين عامًا، 1934م-1984م. أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م.

ـ  المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة 1966 م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية: تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة، الرباط 1982م.

ـ المخصص لابن سيدة، قدم له: خليل إبراهيم فجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.

ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي،

ـ المزهر للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت  1998م.

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وزميله، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1988م.

ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1991م

ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.

 ـ المعجم المفصل في الإعراب، لطاهر يوسف الخطيب، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1996م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1985م.

ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1385هـ.

ـ المنظومة النحوية، المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة 1995م

ـ نحو الخليل من كتاب سيبويه، جمع وتبويب ودراسة وتعليق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، القاهرة 1991 م.

ـ النحو الوافي،  لعباس حسن،  دار المعارف، الطبعة الخامسة، القاهرة 1975م.

ـ نزع الخافض في الدرس النحوي، حسين بن علوي بن سالم الحبشي، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية،  المكلا، المكتبة الالكترونية.

ـ نزهة الألباء، للأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967م.

ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق محمد أشرف، الجامعة الإسلامية 1404هـ.

ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بلا تاريخ.

**المحتويات**

[الأثر النَّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) 1](#_Toc426017225)

[هدف البحث، وسبب اختيار موضوعه: 3](#_Toc426017227)

[منهج البحث: 4](#_Toc426017228)

[المسألة الأولى: في حروف المعاني بين البساطة والتركيب: 5](#_Toc426017229)

[المسألة الثانية: دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في البنية دون الدلالة: 7](#_Toc426017230)

[المسألة الثالثة: دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في الدلالة دون البنية: 7](#_Toc426017231)

[المسألة الرابعة: دور التراكيب النحوية في تغيير حرف المعنى في البنية والدلالة معًا: 9](#_Toc426017232)

[المسألة الخامسة: في العدول عن مثالية التراكيب النحوية: 10](#_Toc426017233)

[المسألة السادسة: في نزع الخافض والمضاف من التراكيب النحوية: 16](#_Toc426017234)

[نتائج البحث: 21](#_Toc426017235)

[المراجع 22](#_Toc426017236)

1. علم عربي بارز، عاش في القرن الثاني الهجري، ولد في عُمان، ورحل إلى العراق وعاش فيه، عُرف بعلمه وزهده وصلاحه وذكائه، له جهود رائدة في جمع مفردات اللغة العربيّة وتأليف أول معجم عربي هو معجم "العين"، اخترع علم العروض الذي تعرف به أوزان الشعر، وكانت له إسهامات جليلة في علوم اللغة العربيّة وآدابها، والعلوم الإسلاميّة، وقد عُرف مُفكرًا ونحويًا وعروضيًا ورياضيًا، وترك آثارًا واضحة في مسيرة العُلُوم في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، توفي سنة 170هـ.

   راجع : نزهة الألباء، 58 وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي،ج1، 275 ووفيات الأعيان لابن خلكان، ج1 (بولاق)، 243 والمزهر للسيوطي، ج1،50، ج2، 247 ومعجم الأدباء، ج11، والبداية والنهاية لابن كثير، ج10، 161 وطبقات النحويين للزبيدي، (الخليل) ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، 47ترجمته في: مراتب النحويين 54- 72،و إنباه الرواة 1/341- 347 [↑](#footnote-ref-1)
2. راجع على سبيل المثال الكتاب1/34و59و60و70و72و75و76 وغير ذلك كثير. [↑](#footnote-ref-2)
3. الكتاب 1 /  73. [↑](#footnote-ref-3)
4. راجع على سبيل المثال 1/35و57و58و80و81و88و98 وغير ذلك كثير. [↑](#footnote-ref-4)
5. الكتاب 1 /  19. [↑](#footnote-ref-5)
6. الكتاب 1 /  22 [↑](#footnote-ref-6)
7. الكتاب 1 /  39 [↑](#footnote-ref-7)
8. راجع على سبيل المثال 1/100و103و121و122و135و 3/6 وغير ذلك كثير [↑](#footnote-ref-8)
9. الكتاب 1/92 [↑](#footnote-ref-9)
10. الكتاب 1/166و172 [↑](#footnote-ref-10)
11. الكتاب 1/166 [↑](#footnote-ref-11)
12. هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهًا بارعًا في النحو والقراءات، صنف : الدر المصون في علم الكتاب المكنون في تفسير القرآن، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، والعقد النضيد في شرح القصيد، أعني: حرز الأماني للشساطبي. وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، وغير ذلك، مات في جمادى الآخرة **سنة 756 هـ.**

    راجع : ترجمته في : طبقات الشافعية للإسنوي 2/513وطبقات المفسرين للداودي 1/100وشذرات الذهب 6/179وطبقات القراء 1/152والدرر الكامنة 1/360وبغية الوعاة 1/402وكشف الظنون 1/122و732و2/1166و1366وهدية العارفين 5/111 [↑](#footnote-ref-12)
13. الدر المصون 1/46. [↑](#footnote-ref-13)
14. يعني علم إعراب القرآن. [↑](#footnote-ref-14)
15. الإتقان 1 /  528 [↑](#footnote-ref-15)
16. كشف الظنون  1 / ص 81 [↑](#footnote-ref-16)
17. الدر المصون 2/ 167ـ 168 [↑](#footnote-ref-17)
18. ينظر الكتاب 3/16 [↑](#footnote-ref-18)
19. العين 8 / ص 350 والكتاب 3/5 [↑](#footnote-ref-19)
20. الدر المصون 4/617 [↑](#footnote-ref-20)
21. الدر المصون 5/212 [↑](#footnote-ref-21)
22. الكتاب 2/157 [↑](#footnote-ref-22)
23. الكتاب 2/160 [↑](#footnote-ref-23)
24. الدر المصون 8/698ـ699 [↑](#footnote-ref-24)
25. كتاب العين 8 /  443 [↑](#footnote-ref-25)
26. الكتاب 1/290 [↑](#footnote-ref-26)
27. كتاب العين 3 /  358 وكتاب سيبويه  1/ 433 [↑](#footnote-ref-27)
28. الدر المصون 5/430ـ431 [↑](#footnote-ref-28)
29. الكتاب 1/469 [↑](#footnote-ref-29)
30. الدر المصون 6/303 [↑](#footnote-ref-30)
31. وحجة من فتح أنه جعل " أن " بمنزلة " لعل " لغة فيه على قول الخليل. حكى عن العرب قولهم إئت السوق أنك تشترى لنا شيئا. أي لعلك. ويجوز أن يعمل فيها " يشعركم " فيفتح على المفعول به لأن معنى شعرت به دريت فهو في اليقين كـ علمت.

    راجع : نحو الخليل من كتاب سيبويه 40 ـ 41 [↑](#footnote-ref-31)
32. الدر المصون 5/101ـ102 [↑](#footnote-ref-32)
33. الكتاب 1/462 [↑](#footnote-ref-33)
34. الدر المصون 8/230 [↑](#footnote-ref-34)
35. الدر المصون 11/27 [↑](#footnote-ref-35)
36. الجمل في النحو 304 والكتاب 1 /  294 [↑](#footnote-ref-36)
37. الدر المصون 10/75ـ76 [↑](#footnote-ref-37)
38. الكتاب 1/455 [↑](#footnote-ref-38)
39. الدر المصون 3/286 [↑](#footnote-ref-39)
40. الكتاب 1/455 [↑](#footnote-ref-40)
41. الدر المصون 6/408 [↑](#footnote-ref-41)
42. الدر المصون 5/102 [↑](#footnote-ref-42)
43. الإعجاز الصرفي 8. [↑](#footnote-ref-43)
44. الدر المصون 2/287 [↑](#footnote-ref-44)
45. العين 1 /  14 [↑](#footnote-ref-45)
46. ديوان حسان بن ثابت ص 55 طبعة ليدن [↑](#footnote-ref-46)
47. الدر المصون 8/145 [↑](#footnote-ref-47)
48. الكشاف 4/112 [↑](#footnote-ref-48)
49. المحرر الوجيز 16/23 [↑](#footnote-ref-49)
50. الحجة 4/386 [↑](#footnote-ref-50)
51. الكتاب 1/452 [↑](#footnote-ref-51)
52. الجمل في النحو 1 /  151 [↑](#footnote-ref-52)
53. الدر المصون 10 / 344ـ 345 [↑](#footnote-ref-53)
54. ديوان زهير بن أبي سلمي  287 [↑](#footnote-ref-54)
55. كتاب سيبويه  3/100-101 [↑](#footnote-ref-55)
56. الدر المصون 10 / 345 [↑](#footnote-ref-56)
57. مجموعة القرارات العلمية  26-27 [↑](#footnote-ref-57)
58. مجموعة القرارات العلمية  27 [↑](#footnote-ref-58)
59. البحر المحيط  9/259 [↑](#footnote-ref-59)
60. النحو الوافي 1 /  388 [↑](#footnote-ref-60)
61. الجمل في النحو 129 [↑](#footnote-ref-61)
62. الكتاب 1 /  122 [↑](#footnote-ref-62)
63. الجمل في النحو 130 [↑](#footnote-ref-63)
64. الدر المصون 5/397 [↑](#footnote-ref-64)
65. قرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا "الجروح" فإنهم يرفعونها، راجع: الحجة 130والسبعة 244 [↑](#footnote-ref-65)
66. الجمل في النحو 130 [↑](#footnote-ref-66)
67. الدر المصون 8 / 132 [↑](#footnote-ref-67)
68. الكتاب 1/ 236 [↑](#footnote-ref-68)
69. من اصطلاحات الخليل راجع المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد ص 54 [↑](#footnote-ref-69)
70. الجمل في النحو 62 [↑](#footnote-ref-70)
71. الدر المصون 4/153ـ154 [↑](#footnote-ref-71)
72. الجمل في النحو 61 والكتاب 1 /  104 [↑](#footnote-ref-72)
73. السبعة 700والنشر2/404والحجة777 [↑](#footnote-ref-73)
74. الدر المصون 11/145 [↑](#footnote-ref-74)
75. الجمل في النحو 63 [↑](#footnote-ref-75)
76. ديوان الهذليين 2/184 [↑](#footnote-ref-76)
77. الجمل في النحو 65 [↑](#footnote-ref-77)
78. السابق 65 [↑](#footnote-ref-78)
79. الخصائص 2/ 417. [↑](#footnote-ref-79)
80. ديوان جرير 341 والمقتضب 4/ 200 [↑](#footnote-ref-80)
81. الدر المصون 4/213 [↑](#footnote-ref-81)
82. الجمل في النحو 294 [↑](#footnote-ref-82)
83. الدر المصون 8/247 [↑](#footnote-ref-83)
84. كتاب العين 4 /  191 [↑](#footnote-ref-84)
85. الدر المصون 13/164 [↑](#footnote-ref-85)
86. الجمل في النحو 257 [↑](#footnote-ref-86)
87. شرح شافية ابن الحاجب 4 /  483 [↑](#footnote-ref-87)
88. الدر المصون 10/380 [↑](#footnote-ref-88)
89. الجمل في النحو153 [↑](#footnote-ref-89)
90. الكتاب 1 /  164 [↑](#footnote-ref-90)
91. الدر المصون 6/316 [↑](#footnote-ref-91)
92. الدر المصون 6/316 [↑](#footnote-ref-92)
93. ديوان امرئ القيس 149 [↑](#footnote-ref-93)
94. الدر المصون (1/48) [↑](#footnote-ref-94)
95. الدر المصون 4/164 [↑](#footnote-ref-95)
96. ديوان النابغة الذبياني 235 [↑](#footnote-ref-96)
97. الجمل في النحو 104 [↑](#footnote-ref-97)
98. الدر المصون 3/364و5/104و431و8/170و250و9/311و12/174و14/274 [↑](#footnote-ref-98)
99. الدر المصون :

    1/168و183و393و402و2/328و408و434و3/13و73و97و4/85و139و170و5/27و98و279و6/139و340و7/87و177و189و8/65و166و315و9/225و237و365و10/99و167و174و11/84و145و146و12/85و142و13/31و126وغير ذلك. [↑](#footnote-ref-99)
100. الدر المصون (12/366) [↑](#footnote-ref-100)
101. الدر المصون (1/76)و159و231وغير ذلك كثير [↑](#footnote-ref-101)
102. الدر المصون 1/221و 2/252و3/40 [↑](#footnote-ref-102)
103. الدر المصون 1/42و155و251و 2/166و194وغير ذلك كثير. [↑](#footnote-ref-103)
104. الجمل في النحو 93 [↑](#footnote-ref-104)
105. ظاهرة النيابة  44 [↑](#footnote-ref-105)
106. معجم المصطلحات النحوية والصرفية 222 [↑](#footnote-ref-106)
107. المعجم المفصل في الإعراب  445 [↑](#footnote-ref-107)
108. ينظر مغني اللبيب 861  وشرح الأشموني  2/97 [↑](#footnote-ref-108)
109. الدر المصون 2/184 [↑](#footnote-ref-109)
110. الدر المصون 5 / 280 [↑](#footnote-ref-110)
111. كتاب العين (نصح) 3 / 119 [↑](#footnote-ref-111)
112. البسيط 1/460 [↑](#footnote-ref-112)
113. تفسير اللباب 8 / 341 [↑](#footnote-ref-113)
114. البحر المحيط  5/482 [↑](#footnote-ref-114)
115. الدر المصون 2/357 [↑](#footnote-ref-115)
116. ديوان حاتم الطائي 108 [↑](#footnote-ref-116)
117. الجمل في النحو 95 [↑](#footnote-ref-117)
118. الدر المصون 2/357 [↑](#footnote-ref-118)
119. المقتضب 1 / 129 [↑](#footnote-ref-119)
120. الدر المصون 5/148 [↑](#footnote-ref-120)
121. الكتاب  3/134 - 137 [↑](#footnote-ref-121)
122. الدر المصون 1/313 [↑](#footnote-ref-122)
123. ديوانه63 [↑](#footnote-ref-123)
124. التبيان  1/73 [↑](#footnote-ref-124)
125. المخصص 14/244 [↑](#footnote-ref-125)
126. الدر المصون 1/159 [↑](#footnote-ref-126)
127. راجع : الدر المصون

     2/448و3/253و4/117و220و294و321و482و6/146و7م54و600و648و8/243و610و621و9/34و459و10/536 [↑](#footnote-ref-127)
128. الجمل في النحو 93 [↑](#footnote-ref-128)
129. الجمل في النحو 107 [↑](#footnote-ref-129)
130. الدر المصون 1/211و2/448 و3/253و7/189 [↑](#footnote-ref-130)
131. في معاني القرآن 1/148و2/238. [↑](#footnote-ref-131)
132. قال الخليل في قوله تعالى: "{ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ العجلَ }، معناه: حُبَّ العجل" وهذا ما قال به السمين في الدر المصون أيضا: راجع : الجمل في النحو 102ـ103والدر المصون 2/5 [↑](#footnote-ref-132)
133. التبيان 2/25 [↑](#footnote-ref-133)
134. الدر المصون 6/157 [↑](#footnote-ref-134)
135. الدر المصون 6/157 [↑](#footnote-ref-135)